# الذاتية في اللغة

## إميل بنفنيست

ترجمة حميد لشهب / عمر حلي

إذا كانت اللغة أداة للتواصل، كما يقال، فإلى أي شيء يعود ذلك؟ قد يكون هذا السؤال مفاجئاً مثلما هو الحال كلما طرحت الحقيقة للنقاش، غير أنه من المجدي أن نطلب أحياناً من الحقيقة نفسها أن تبرر ذاتها. وفي هذه الحالة، يتبادر إلى الذهن، بشكل متتال، سببان اثنان، أولهما كون اللغة توجد في الواقع مستعملة على هذا الشكل، لأن الناس لم يجدوا، دون شك، وسيلة أفضل أو وسيلة ملائمة للتواصل مثلها. يرتبط هذا أيضاً بما نود

تناوله هنا. ويمكن أن نفكر بالإجابة بأن اللغة تقدم حالات معينة تجعلها جديرة بأن تكون وسيلة ؛ فهي تعمل على نقل ما استودعه إياها، سواء كان نظاماً، أو سؤالاً أو إعلاناً، وتثير لدى الملتقي سلوكاً مطابقاً كل مرة.

وإذا عملنا على تطوير هذه الفكرة في شكل مظهر أكثر تقنية، سنضيف أن اللغة تتقبل وصفاً سلوكياً بالإرتكاز على مصطلحي المؤشر والاستجابة، مما يجعلنا نستخلص أن للغة طابع الوسيط والأداة. ولكن هل نتحدث عن اللغة فعلاً؟ ألا نخلطها بالخطاب؟ فإذا كنا نطرح بأن الخطاب هو اللغة في حالة فعل، أي بالضرورة اللغة بين شركاء، فإننا نفرز مع هذا الخلط، تعارفاً مبدئياً، مادامت طبيعة هذه " الأداة " مفسرة عن طريق وضعيتها باعتبارها "أداة". أما فيما يخص دور النقل الذي تلعبه اللغة، فلا يجب أن تفوتنا ملاحظة أنه يمكن أن تقوم به وسائل غير لسنية، كالحركات والإيماءات، من جهة، وأننا عندما نتحدث عن "أداة"، فإننا ننخدع ببعض قضايا الإرسال التي تعتبر في المجتمعات الإنسانية ودون استثناء، لاحقة للغة، والتي تقلد اشتغال هذه الأخيرة، وكل أنظمة العلاقات، بدائية كانت أو مركبة، تدخل في هذه الحالة.

وفي الواقع، يجب أن تدفعنا مقارنة اللغة مع أداة، المقارنة التي من الضروري أن تتم مع أداة مادية حتى

تكون بكل بساطة مقارنة مقبولة، إلى التشكك، كما هو الحال بالنسبة لكل مفهوم تبسيطي بعدد اللغة/ فأن نتحدث عن أداة يعني أن نعارض الإنسان مع الطبيعة. فالمعول والرمح والعجلة ليست من الطبيعة. إنها مصنوعات. أما اللغة فعن طبيعة الإنسان الذي لم يصنعها، فنحن نميل دائما نحو ذلك التصور البسيط لمرحلة أصلية يكتشف فيها الإنسان الكامل، إنساناً مماثلاً كاملاً هو الآخر، لتتكون اللغة بينهما شيئاً فشيئاً. وهذا خيال صرف. فنحن لا يمكن أبداً أن نبلغ الإنسان المكتفي بذاته فقط، الباذل جهده من أجل فهم وجود الآخر. فما نجده في العالم هو الإنسان المتكلم، الإنسان المتكلم مع إنسان آخر، واللغة هي التي تقدم تعريف الإنسان نفسه.

إن مظاهر اللغة، طبيعتها اللامادية، اشتغالها الرمزي، تنظيمها المتفعل، وكونها تحتوي مضموناً، تكفي كلها للاشتباه في مماثلتها بأداة، لأنها تسعى إلى فصل الإنسان عن ملكية اللغة. ومن المؤكد، في الممارسة اليومية، أن سيرورة الكلام تحتم تبادلاً، مما يفيد أن هناك "شيئاً" ما نتبادله، ويبدو إذن أنه يؤدي وظيفة أداتية أو ناقلة تدفعنا إلى التسرع في استبدالها "بشيء" معين. غير أن هذا الدور يرجع إلى الكلام مرة أخرى.

وبمجرد ما نلحق هذه الوظيفة باللغة، يمكن أن

نتساءل عما كان يجعلها قابلة لتأكيدها. فلكي يؤكد الكلام "التواصل" يجب أن يكون مؤهلاً فيه من طرف اللغة، التي لا يمثل سوى تحقق لها. وفي الواقع، يجب البحث في اللغة ذاتها عن شرط هذه الحالة. ويبدو لنا أنها تكمن في إحدى خاصيات اللغة، التي لا تظهر بجلاء نظراً لأن بدهيتها تخفيها، ولا يمكن أن نميزها إلا جزئياً.

فالإنسان لا يستطيع أن يتكون باعتباره ذاتاً إلا في اللغة وعبرها، لأن اللغة تؤسس وحدها مفهوم "الأنا" في الواقع، في واقعها الذي هو واقع الكينونة.

و"الذاتية" التي نتناولها هنا هي مقدرة المتكلم على طرح نفسه باعتباره "ذاتاً". فهي لا تتحدد عبر الإحساس الذي يشعر به كل فرد عندما يحس بذاته (لأن هذا الإحساس لا يمثل سوى انعكاس، في الحدود التي يمكننا أن نجعل منه حالة)، بل باعتبارها الوحدة النفسية التي تتعالى عن كل التجارب المعاشة التي تتضمنها والتي تؤمن استمرارية الوعي. والحال أننا نعتبر أن هذه الذاتية ليست إلا ذلك الإنتشار في كينونة خاصية جوهرية للغة. فالإنسان الذي يقول "أنا" هو الذي يعتبر "أنا". ونعثر هنا على أساس "الذاتية" التي تتحدد من خلال القانون اللساني "للضمير".

إن الوعي بالذات غير ممكن، إلا إذا تحقق عبر

التضاد. إذ لا أستعمل ضمير المتكلم إلا إذا كنت متوجهاً نحو شخص معين سيكون في كلامي عبارة عن ضمير مخاطب. وشرط الحوار هذا هو المكون للشخصية، لأنها تعني، وبطريقة تبادلية، أنني أصبح ضمير مخاطب في كلام كل من سيحدد نفسه بدوره عبر ضمير المتكلم. وهنا بالذات نلاحظ مبدأ يجب نشر نتائجه في جميع الاتجاهات. فاللغة غير ممكنة إلا لأن كل متكلم يطرح نفسه باعتباره ضمير متكلم في خطابه. وبناء عليه، يطرح ضمير المتكلم ضميراً آخر، هو ذلك الذي يصبح صدى لي أتوجه إليه ويتوجه إلي عبر ضمير المخاطب، مع كونه خارجاً "عني". وليس استقطاب الضمائر، باعتباره الشرط الأساسي في اللغة، بما فيها عملية التواصل، التي انطلقنا منها، سوى نتيجة نفعية. وهو استقطاب متميز جداً في حد ذاته، ويمثل نمطاً من التعارض لا نعثر البتة على مثيل له خارج اللغة. ولا يعني في وضعية متعالية بالنسبة لضمير المخاطب. ومع ذلك، لا يمكن لأحد المصطلحين أن يدرك في غياب الآخر، إنهما متكاملان معاً، ولكن تبعاً للتعارض "داخلي / خارجي"، كما أنهما قابلان للقلب في نفس الوقت. وإذا بحثنا عن تواز في ذلك، فلن نجده. فشرط الإنسان في اللغة فريد من نوعه.

هكذا تسقط التعارضات القديمة بين "الأنا"

و"الآخر"، بين الفرد والمجتمع. ثنائية ليس من المشروع، ومن الخطأ، اختزالها في مصطلح أصلي واحد، سواء كان هذا المصطلح الوحيد هو " الأنا " الذي يجب أن يكون قائماً في وعيه الخاص لينفتح بعدها على وعي "الآخر"، أو كان، على العكس من ذلك، هو المجتمع الذي سيكون سابق الوجود باعتباره كلية بالنسبة للفرد، ولن ينفصل عنه هذا الأخير إلا في الحدود التي يكتسب فيها وعيه الذاتي. وسنكتشف الأساس اللسني للذاتية داخل واقع جدلي يشمل المصطلحين معاً ويحددهما عبر علاقة تبادلية.

ولكن هل من الضروري أن يكون هذا الأساس لغوياً؟ وأين تكمن صفات اللغة التي تؤسس الذاتية؟

في الواقع، تجيب اللغة عن ذلك في كل جزئياتها. فهي تتميز بشكل عميق بالتعبير عن الذاتية إلى درجة نتساءل معها ما إذا كان ممكنا أن نحافظ على اشتغالها وعلى اسمها إذا بنيت على شكل مغاير. ونتحدث هنا عن اللغة وليس فقط عن الألسن الخاصة. لكن معطيات الألسن الخاصة التي تتفق فيما بينها تشهد للغة بذلك. وسنكتفي بإيراد أوضحها.

حتى المصطلحات التي نستخدمها هنا نفسها، مثل ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا يجب أن تؤخذ باعتبارها حوار بل باعتبارها أشكالاً لغوية تشير إلى

"الشخصية". وإنه لشيء مهم – لكن من يكترث بأهميته مادام مألوفاً؟ – أن لا تغيب الضمائر الشخصية أبداً عن أدلة لغة معينة، كيفما كان نوعها، عمرها، أو المنطقية التي تنتمي إليها. ولا يمكن تصور لغة لا تعبير عن الضمائر فيها، بل يمكن فقط أن تختفي هذه الظمائر عمداً، في ألسنة معينة، وفي ظروف معينة، وهو ما يقع في أغلب مجتمعات الشرق الأقصى، التي يفرض فيها العرف الأخلاقي استعمال التلميحات أو أشكال خاصة بين مجموعات معينة من الأفراد، لتتوب عن الإحالات الشخصية المباشرة. غير أن تلك الاستعمالات لا تعمل إلا على تأكيد قيمة الأشكال المستغنى عنها، فالوجود الضمني لتلك الضمائر هو الذي يمنح للبدائل، المفروضة من قبل العلاقات الطبقية، قيمتها الاجتماعية والثقافية.

والحال أن هذه الضمائر تمتاز عن كل التحديدات التي تمفصلها اللغة، بكونها : لا تحيل إلى مفهوم أو إلى فرد معين.

لا يوجد مفهوم "ضمير المتكلم" يشغل كل ضمائر المتكلم التي يتلفظ بها في كل لحظة على أفواه كل المتكلمين، بالمعنى الذي يوجد فيه مفهوم " الشجرة " الذي ترجع إليه كل الاستعمالات الفردية لكلمة شجرة. فضمير المتكلم لا يدل على أية حقيقة معجمية، هل يمكن أن نقول

إذن بأن ضمير المتكلم يحيل إلى فرد خاص؟ إذا كان ذلك ممكناً، سيعتبر تناقضاً مقبولاً بشكل دائم في اللغة، وستكون هناك فوضى في الممارسة : إذ كيف يمكن لنفس اللفظ أن يرتبط على السواء بشخص كيفما كان نوعه، وأن يعين هذا الأخير في خصوصيته في نفس الوقت؟ فنحن هنا أمام طبقة من الكلمات ، هي "الضمائر الشخصية"، تتفلت من قانون كل الأدلة الأخرى في اللغة. فإلى أي شيء يحيل ضمير المتكلم؟ إلى شيء خاص جداً، لساني حصراً: يحيل ضمير المتكلم إلى فعل الخطاب الفردي الذي يحتويه، كما يحدد المتكلم فيه. فهو لفظ لا يمكن أن يحدد إلا فيما أسميناه، في موضع آخر، بتحقق الخطاب (instance du discours)، ولا يملك إلا إحالات آنية. والواقع الذي يحيل إليه هو واقع الخطاب فأثناء تحقق الخطاب الذي يحدد فيه ضمير المتكلم المتحدث يعلن هذا الأخير نفسه باعتباره ذاتاً. وإذن فمن الصحيح أن أساس الذاتية يكمن في ممارسة اللغة. وإذا أردنا التفكير جيداً في ذلك سنرى أنه لا يوجد شاهد آخر عن هوية الذات غير ذلك الذي تمنحه بنفسها حول نفسها.

هكذا، فإن اللغة منظمة بشكل يسمح لكل متكلم بأن يمتلك اللسان كله عن طريق تحديد نفسه باعتباره ضمير متكلم.

تعتبر الضمائر المرتكز الأول من أجل إضاءة الذاتية في اللغة. وتتعلق بهذه الضمائر طبقات أخرى من الضمائر بدورها، تتقاسم نفس القانون. إنها أسماء الإشارة والظروف والصفات، التي تنظم العلاقات الحكائية والزمانية حول "الذات" المأخوذة باعتبارها نقطة للاستدلال، مثل " هذا، هنا، الآن"، وتنويعاتها المتعددة: "ذلك، الأمس، السنة الماضية، غداً" إلخ. وتشترك في تلك السمة التي تجعلها لا تتحدد إلا بالنسبة إلى تحقق الخطاب الذي تنتج فيه، أي في ارتباط بالضمير الذي يُلتفظ به في هذا الخطاب.

ومن السهل أن نلاحظ أن مجال الذاتية يزداد اتساعاً ويستولى على تعبير الزمنية Temporalit . فمهما كان صنف اللغة نلاحظ في كل شيء منها نوعاً من التنظيم اللسني لمفهوم الزمن. وليس المهم أن يسجل هذا المفهوم في إعراب الفعل أو من خلال كلمات من طبقة أخرى (أدوات ؛ ظروف، متغيرات معجمية، إلخ)، لأنها مسألة ترتبط بالبنيات الشكلية. فبطريقة أو بأخرى يميز كل لسان " أزمنة " سواء كانت ماضياً ومستقبلاً يفصل بينهما "حاضر"، كما هو الشأن في الفرنسية، أو ماضياً – حاضراً يقابلان مستقبلاً، أو حاضراً – مستقبلاً متميزاً عن ماض، كما هو الحال في عدة لغات أميركية – هندية،

ويمكن لهذه التمييزات أن ترتبط بدورها بتغييرات المظاهر، إلخ. غير أن القاسم المشترك بينها يكون دائماً هو الإحالة إلى "الحاضر". والحال أن هذا "الحاضر" بدوره لا يملك إحالة غير معطى لغوي : تقاطع الحديث الموصوف مع تحقق الخطاب الذي يصفه. فنقطة الاستدلال الزمنية للحاضر لا توجد إلا داخل الخطاب ويحدد القاموس العام "الحاضر" باعتباره: "زمن الفعل الذي يعبر عن الزمن الذي نحن فيه". ولكن يجب ان نحتاط في ذلك، إذ لا توجد مقاييس أخرى أو تعبيرات أخرى لنعت "الزمن الذي نحن فيه" إلا باعتباره "الزمن الذي نتحدث فيه". وهذه ، هنا، هي لحظة "الحاضر" الأبدية، وإن كان لا يعود أبداً على نفس الأحداث في كرونولوجيا "موضوعة" لأنه يتعدد بالنسبة لكل متكلم من خلال كل تحقق من تحققات الخطاب الذي يعود إليه. فالزمن اللغوي إحالي. ويكشف الزمن الإنساني في نهاية التحليل، بكل جهازه اللغوي، الذاتية غير المنسجمة مع ممارسة اللغة نفسها.

اللغة هي، إذن، احتمال الذاتية، لكونها تشمل دائماً الأشكال اللسنية، الملائمة للتعبير عن هذه الأخيرة، كما أن الخطاب يثير انتشار الذاتية، لأنه يعتمد على التحقق الحذر. وتقترح اللغة، نوعاً ما، أشكالاً "فارغة"

يمتلكها كل متكلم أثناء ممارسة الخطاب، وينسبها إلى "شخصه" محدداً في نفس الوقت نفسه باعتباره ضمير متكلم، وشريكه باعتباره ضمير مخاطب، وهكذا يغدو تحقق الخطاب مكوناً لكل الترتيبات التي تحدد الذات والتي حددنا باختصار أكثرها جلاء.

تطرح إقامة "الذاتية" في اللغة مقولة الضمير داخل هذه الأخيرة، بل وحتى خارجها، دون شك. وعلاوة على ذلك، فإن لها آثاراً مختلفة في بنية الألسن نفسها، سواء فيما يخص تنظيم الأشكال أو في علاقات الدلالة. ونقصد هنا بالضرورة ألسنا خاصة، من أجل التمثيل على بعض آثار تحول الأفق الذي قد تقحمه "الذاتية". ولا يمكن أن نحدد ما هي امتدادات هذه الخصائص التي أشرنا إليها، في عالم الألسن الموجودة لأن تحديدها يعتبر حالياً أقل أهمية من الإشارة إليها. وتقدم الفرنسية بعض الأمثلة الملائمة عنها.

عندما استعمل، عموما، حاضر فعل معين في الضمائر الثلاثة (تبعاً للتسمية التقليدية) يبدو أن اختلاف هذه الضمائر لا يؤدي إلى أي تحول معنوي في الصيغة الفعلية المتصرفة. هناك شيء مشترك وثابت بين آكل / تأكل / يأكل، هو أن الصيغة الفعلية تقدم وصفاً لحدث مسند على التوالي وبطريقة متشابهة إلى ضمير المتكلم أو

ضمير المخاطب أو ضمير الغائب. وهناك أيضا بين أعاني وتعاني ويعاني الوصف المشترك لنفس الحالة. ويوهمنا هذا المشترك بأن الأمر يتعلق بشيء بديهي، مضمن سلفاً عن طريق الترتيب الشكلي في الجذر الصرفي.

غير أن هناك عدداً من الأفعال التي تشذ عن هذا الاستقرار في المعنى مع تحول الضمائر. وهذه الأفعال هي تلك التي تحيل إلى حالات أو عمليات ذهنية. فعندما أقول أعاني فإنني أصف حالتي الحاضرة، وعندما أقول أحس (أن الجو سيتغير)، فإنني أصف إحساساً يحزنني. ولكن ماذا سيقع إذا قلت أعتقد (أن الجو سيتغير)، بدل أحس (أن الجو سيتغير) ؟ إذا كان التوازي الشكلي تاماً بين أحس وأعتقد. فهل هو كذلك بالنسبة للمعنى ؟ هل يمكن أن أعتبر أعتقد هذه وصفاً لنفسي بنفس الطريقة كما في قولي أحس ؟ هل أصف نفسي معتقداً عندما أقول ( أن...)؟

بالتأكيد لا. فعملية التفكير ليست بالقطع هي موضوع الملفوظ ؛ لأن أعتقد (أن...) معادلة لزعم معتدل، عندما أقول أعتقد (أن...) أحول الحدث المحقق موضوعياً الذي هو الجو سيتغير، أي الجملة الحقيقية، إلى تلفظ ذاتي.

لنتأمل أيضاً الملفوظات الآتية : "أظن أنك أنت

السيد س... – أفترض أن جون قد توصل برسالتي – لقد غادر المستشفى، لذلك أستنتج بأنه شفي من مرضه"، تحتوي هذه الجمل على أفعال هي أفعال عمليات: ظن، افترض، استنتج عمليات منطقية. غير أن ظن، افترض واستنتج، مصرفة في ضمير المتكلم لا تفعل بنفس طريقة حلل وفكر مثلاً، ومفكراً وهو أمر مختلف تماماً عن أفترض، أظن، وأستنتج. فعندما أقول استنتج (أن...) فإنني لا أصف نفسي منشغلاً بالاستنتاج ؛ وكيف ستكون فاعلية الاستنتاج؟ فأنا لا أقدم نفسي في حالة ظن وافتراض عندما أقول : أظن وأفترض. فما تدل عليه أستنتج هو أنني أستخلص، انطلاقاً من الحالة المطروحة، علاقة استنتاج يمس معطى معيناً. وهذه العلاقة المنطقية هي المثبتة في شكل فعل شخصي. وقس على ذلك أظن وأفترض على خطابي، فإنني أستتبع أني أتخذ موقفاً معيناً بالنسبة للملفوظ الذي يتبع. ونسجل، في الحقيقة، أن كل الأفعال المشار إليها متبوعة "بأن" ثم جملة بعدها: وهذه الأخيرة هي الملفوظ الحقيقي وليس الصيغة الشخصية المتحكمة فيها. غير أن هذه الصيغة الشخصية هي بالمقابل، إن مع القول، دلالة الذاتية : فهي تعطي للزعم الذي يأتي بعدها سياقاً ذاتياً – شك ؛ حدس، استدلال – جديراً بتمييز موقف المتكلم بالنسبة للملفوظ الذي يتلفظ به. ولا يأخذ هذا التجلي

للذاتية تميزه إلا في ضمير المتكلم إذ لا نتصور أفعالاً مماثلة في ضمير المخاطب إلا في حالة إعادة البرهنة. تظن أنه ذهب، الشيء الذي يعد طريقة لإعادة ما قاله ضمير المخاطب في صيغة : "أظن أنه ذهب". وإذا اقتطعنا تعبير الضمير محتفظين فقط بـ : يظن أن ستكون بعد ذلك من وجهة نظر ضمير المتكلم الذي يتلفظ بها مجرد ملاحظة.

سندرك طبيعة هذه "الذاتية" أكثر لو اعتبرنا الآثار المعنوية التي يحدثها تحول الضمائر في أفعال معينة في الحديث، تلك التي تحيل من خلال معناها إلى عمل فردي ذي أهمية اجتماعية مثل: أقسم، وعد، ضمن، أثبت مع متغيرات تعبيرية مثل تطوع لـ... ففي الشروط الاجتماعية التي تمارس فيها اللغة ينظر إلى الأعمال التي تحيل إليها هذه الأفعال وكأنها جبرية. والحال هنا، أن الفرق بين التلفظ "الذاتي" والتلفظ "غير الذاتي" يظهر بجلاء تام بمجرد ما نتبين طبيعة التعارض القائم بين "ضمائر" الفعل. ويجب أن ننتبه إلى أن ضمير الغائب هو صيغة الجذر الفعلي (أو الضميري) التي لا تحيل إلى فرد، لأنه يرجع إلى شيء يقع خارج الكلام. ولكنه لا يوجد ولا يتميز إلا في تعارض مع ضمير المتكلم الذي يصنفه باعتباره "لا ضمير"، عندما يتلفظ به، وهنا يكمن قانونه. فصيغة ضمير

الغائب تأخذ قيمتها لأنها تشكل بالضرورة جزءاً من خطاب متلفظ به من قِبَل ضمير المتكلم.

والحال أن "أقسم" صيغة ذات قيمة فردية مادامت تضع واقع القسم على الذي يتلفظ بنفسه باعتباره ضميراً للمتكلم. وهذا التلفظ إنجاز لأن فعل "أقسم" يكمن بالذات في تلفظ أقسم الذي ترتبط به الأنا وتلفظ أقسم هو الفعل الذي يجعلني ألتزم وليس وصف الفعل الذي أنجزه. فعندما أقول أعد، أضمن، فإنني أعد وأضمن في الواقع. وتسري عواقب قسمي ووعدي (الاجتماعية، القانونية، إلخ) بدءاً من تحقق الخطاب المحتوي على أقسم وأعد، لأن التلفظ يتطابق مع الحدث نفسه. ولكن هذا الشرط لا يوجد في معنى الفعل، إذ أن "ذاتية" الخطاب هي التي تجعله ممكناً. وسنرى الفرق إذا عوضنا أقسم بيقسم. ففي الوقت الذي تعتبر فيه أقسم التزاماً، ليست يقسم سوى وصف، كما هو الشأن في جرى، دخن. ونرى هنا كيف أن الفعل، في حالات خاصة بهذه الصيغ، يأخذ قيمة مختلفة، تبعاً لما إذا كان مرتبطاً "بذات" أو يقع خارج "الضمير". وهذه نتيجة لكون تحقق الخطاب الذي يحتوي الفعل يطرح الحدث في نفس الوقت الذي يؤسس فيه الذات. وهكذا، فإن الحدث يتحقق عن طريق تلفظ "كلماته" (التي هي "أقسم") في نفس الوقت الذي توضع فيه الذات من قِبَل تحقق تلفظ مؤشره (الذي هو ضمير المتكلم).

هناك عدة مفاهيم في اللسانيات، وربما حتى في علم النفس، ستظهر بطريقة مختلفة، إذا أعدنا فيها النظر في إطار الخطاب، الذي هو اللسان متحملاً من قِبَل الإنسان الذي يتكلم، وفي إطار التفاعل الذاتي الذي، وحده، يجعل التواصل اللغوي ممكناً.

* * *